

اداء وسيط التبادل التجاري على وضعية التجارة الخارجية – دراسة حالة الجزائر -
Performance of Exchange broker trading on the status of foreign
trade -Algeria's case study

أ. بضياف صالح
جامعة البليدة 2

الملخص:

سعر الصرف ما هو إلا وسيط للتبادل ومقياسا للقيمة في المعاملات الاقتصادية والتجارية، والتي عادة ما تتم بين الأعوان الاقتصادية داخل وخارج البلد إلا أن هذه الوظائف تبقى مقرونة بمدى فعالية السياسة المختارة ووفق ما تملكه البلاد من إمكانيات ومستوى مرونة الاقتصاد للتحويلات الاقتصادية الدولية وللمتغيرات الجيوستراتيجية في العصر الحالي. ومن أجل ذلك ازداد اهتمام الجزائر لموضوع سعر صرف الدينار الجزائري أمام العملات الأجنبية ومدى اختيار السياسة الأنجح لتنشيط حركية المعاملات التجارية والاقتصاد التصديري خاصة في الشق القانوني وتقريب وجهات النظر بين بنك الجزائر ووزارة التجارة ووزارة المالية. وموضوع بحثنا يتناول معرفة أداء سعر الصرف في الجزائر وأهم التداعيات المصاحبة على الوضع المالي للبلاد من خلال اسقاط الصورة على وضعية تجارتها الخارجية، وعلى ضوء ذلك تم طرح التساؤل التالي:
هل سعر الصرف المطبق في الجزائر يساهم في الرفع من حصيلة التجارة الخارجية للبلاد؟

الكلمات المفتاحية: وسيط التبادل، سعر الصرف، سياسة التخفيض، الدينار الجزائري، التجارة الخارجية، الجزائر.

Summary:

Is the exchange rate of controlling the global trade, especially in recent factors, which has become a bourse called the Stock Exchange currencies are handled between the various dealers from all over the globe to meet the desires of investors and dealers trading and the various parties interested in the currency. The latter has become has several effects on the foreign trade of the countries, including Algeria, which seeks through which to influence the export and import sector, based on the latest of several economic reforms explain to the new economic model that will clarify the features in the year 2019 .

The theme of our research deals with knowledge of the performance of the exchange rate in Algeria, the most important consequences associated with the financial situation of the country, and that light was asked the following question:

Is the performance of the exchange rate contributes to the lifting of the proceeds of foreign trade Algeria?.

Keywords: Agent exchange, the exchange rate, reduction policy, the Algerian dinar, foreign trade, Algeria

مقدمة:

إن سياسة سعر الصرف المطبقة في الجزائر مفعلاها هو بنك الجزائر الذي يعتبر حامي العملة من الانهيار أو المغالاة والمساهم في الدعامة الأساسية لصورة البلد سواء من المنظور

الاقتصادي أو المالي باستخدام اجراءات وقوانين وتعليمات منبثقة من إدارته، وكذا ضبط المعاملات المالية بالعملات الأجنبية وتفعيل شروط الحصول على العملة الصعبة. وباعتبار الجزائر مرت في فترة الثمانينات على ازمة تراجع اسعار البترول والذي انعكس سلبا على مداخيلها من العملة الصعبة، مما ادخل البلاد في وضع اقتصادي متدهور تبعته مشاكل اجتماعية وسياسة وامنية، فرضت على الجزائر اللجوء الى المنظمات العالمية للمساعدة والتمويل.

ولعل اصعب الحل للجوء الى صندوق النقد الدولي والذي فرض شروط تكاد تكون تعجيزية، نتج منها تغيير النهج الاقتصادي للبلاد وتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري امام العملات الاجنبية وتخفيف اجراءات التجارة الخارجية والالتزام بتحقيق مبدأ الحرية ولو جزئيا، وعلى ضوء ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف أثر وسيط التبادل التجاري المنتهج من قبل بنك الجزائر على اداء التجارة الخارجية؟

وتدرج تحت هذه الاشكالية جملة من الأسئلة الفرعية سنحاول الاجابة عنها في هذا البحث ومنها:

✓ ما المقصود بسياسة تخفيض الدينار الجزائري ودواعي انتهاجها؟ ومن المسؤول عنها؟

✓ ما هي انعكاسات اداء سعر الصرف على منظومة التجارة الخارجية للجزائر مع العالم الخارجي؟

✓ ماهي مختلف الصعوبات والنتائج المستخلصة من موضوع بحثنا؟
فرضيات البحث: لإجابة عن الإشكالية الرئيسية وأسئلتها الفرعية سننطلق من الفرضيات الموالية:

أ- يشهد سعر الصرف في الجزائر تحولات جد مهمة.
ب- تطور سعر الصرف في الجزائر متحكم فيه من قبل سلطة بنك الجزائر.
ت- استهداف سعر الصرف اتي بثماره على حصيلة التجارة الخارجية.
أهداف البحث: إنطلاقا مما سبق ذكره فإننا نسعى في هذا البحث إلى التعرف على المحاور التالية:

- سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري ودواعي انتهاجها.
- معرفة الاساليب المعتمدة من قبل السلطة النقدية وعلى راسها بنك الجزائر في ضبط تطور سعر الصرف.

- استنتاج آثار تبني سياسة تخفيض عملة الدينار الجزائري على حصيلة المعاملات التجارية الخارجية للجزائر.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في محاولة التعرف على واقع سعر الصرف في الجزائر ومدى تطبيق الإصلاحات المنتهجة والتعرف على التحديات التي تواجهه.

حدود الدراسة: اقتصرت الدراسة على الحدود المكانية ممثلة في دولة الجزائر، أما الحدود الزمانية للدراسة فاختلقت حسب ما توفر لنا من معطيات وعلى العموم فتمتد الدراسة من سنة 1994م إلى غاية 2016م.

مصادر المعطيات: تم اللجوء لمختلف التقارير السنوية لبنك الجزائر وإحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات للجزائر، إلى جانب الكتب، المداخلات، المقالات، المجالات، مواقع الأنترنت...إلخ.

منهجية الدراسة: لدراسة هذا الموضوع تم الإعتماد على المناهج التالية: التاريخي؛ الوصفي والتحليلي، فتم استخدام المنهج التاريخي في تبني سلسلة زمنية ماضية ممتدة من

سنة 1994م إلى غاية بداية سنة 2017م ، أما المنهج الوصفي فاستخدم في ذكر الإطار العام لسعر الصرف في الجزائر، في حين استخدم المنهج التحليلي خاصة في الجانب التطبيقي بشكل بارز من خلال تحليل أرقام ومعطيات الإحصائيات واستنتاج أهم النتائج، وقسمنا الدراسة للمحاور التالية:

- ✓ المحور الأول: الإطار العام لوسيط التبادل التجاري
 - ✓ المحور الثاني: سياسة تخفيض العملة الوطنية وأنظمة تحديدها
 - ✓ المحور الثالث: انعكاسات تطور سعر الصرف على التجارة الخارجية
- المحور الأول: الإطار العام سعر الصرف**
يمكن إيضاح سعر الصرف وحيثياته ضمن النقاط الموالية :

أولاً/ تعريف سعر الصرف

يوجد العديد من التعاريف التي وضحت مفهوم سعر الصرف ومرددها تعدد وجهات النظر التي ينطلق منها المفكرين الاقتصاديين، نذكر منها ما يلي:

سعر الصرف هو سعر عملة بعملة أخرى¹، كما يعبر عن جزء من النقود بالنسبة لجزء آخر²؛ أو نسبة مبادلة عملتين فأحدى العملتين يعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنًا لها³، فأى شخص يقوم بتحويل أمواله من عملته إلى العملة الأجنبية يُكسب العملة سعر صرف معين⁴؛ أو هو سعر الوحدة من النقد الأجنبي معبرا عنه بوحدات من العملة الوطنية⁵؛

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استنتاج تعريف شامل حول سعر الصرف؛ إذ يعبر عن عدد الوحدات من العملة المحلية (أو الأجنبية) الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة (أو أجزاء) من العملة الأجنبية (أو المحلية) خلال فترة زمنية ما، أي أنه نسبة مبادلة سلعة (أو خدمة) ما بين الدول قصد تسهيل عملية المبادلة.

ثانياً/ صور سعر الصرف:

لسعر الصرف صورتين وهما: الصرف نقدا (أو العاجل)، والصرف لأجل.

أ/ الصرف نقداً (أو العاجل):

هو أن تتم عملية تسليم واستلام العملات لحظة إبرام عقد الصرف ومطابقين سعر الصرف السائد، وفي الحقيقة فإن فترة الصرف نقدا تمتد إلى 48 ساعة من لحظة إبرام العقد. يكون هناك حالة تدهور **Dépréciation** في سعر العملة مقابل العملة الأخرى إذا كان سعرها في نهاية الفترة أقل من سعرها في بداية الفترة، بينما تكون حالة التحسن في سعر العملة مقابل العملة الأخرى إذا كان سعرها في نهاية الفترة أكبر من سعرها في بداية الفترة، يمكن أن نحسب التحسن (أو التدهور) لسعر العملة مقابل عملة ما وفق القانون :

حيث أن:

$$\% \Delta C = \frac{(Ct_1 - Ct_0) * 100\%}{Ct_0}$$

ΔC : هو التغير في سعر العملة،

Ct_1 : هو سعر العملة في نهاية الفترة،

Ct_0 : هو سعر العملة في بداية الفترة⁶.

¹ Larbi Dohni, Carol Hainaut, les taux de change « Déterminants opportunités et risques », 1^{re} édition , Edition DeBoeck Université, Bruxelles, France, 2004, p :14.

² Christian Bialés ;le taux de change, montpellier ; France , 02/12/2013 ; p :2.

³ مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، الأردن، 2006م، ص:129.

⁴ Sam Y.CROSS, All About: The foreign exchange market in the United States.Federal Reserve Bank of New York, 1998. p09.

⁵ توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، بدون طبعة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2004م، ص:63.

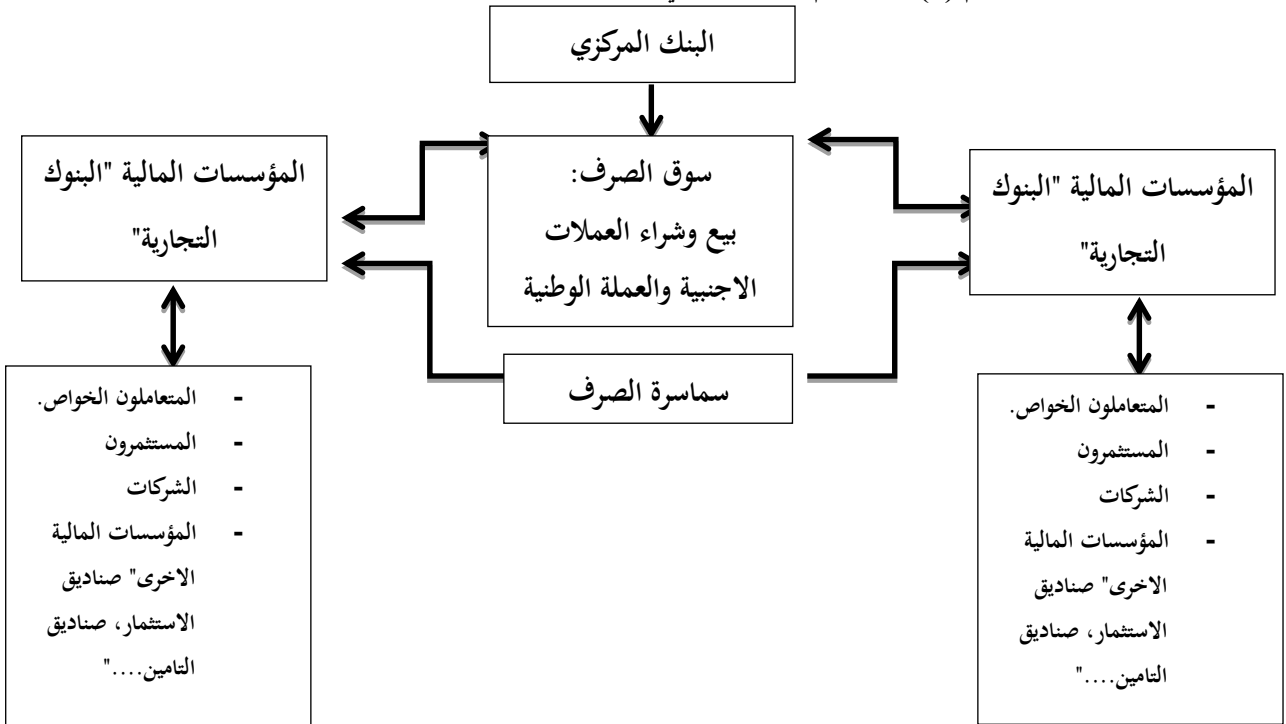
⁶ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004م، ص ص:97-106.

ب/ **الصرف لأجل:** يقصد به إذا كان تسليم واستلام العملات يتمان بعد فترة معينة من تاريخ إبرام العقد، مطبقين سعر الصرف ويحسب بناء على سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد، وتكون عملية الصرف لأجل إذا كان تنفيذ العملية يتم بعد 48 ساعة من تاريخ إبرام العقد.

ثالثا/ المتدخلون في سوق الصرف:

انطلاقا من الشكل يتبين لنا أن البنك المركزي هو المتدخل الجوهري والمتحكم في سوق الصرف لدى الدول وخاصة النامية منها، نظرا لخطورة تغير سعر الصرف؛ وأن كل من المتدخلين الآخرين كالبنوك التجارية والمؤسسات غير المالية والمستثمرين وسماسرة الصرف والمتعاملون الخواص يؤثرون على أسعار الصرف باعتبارهم من محركي آلية سوق الصرف، ولذا كان لزاما على البنك المركزي أن يضبط سوق الصرف ليحقق الاستقرار الإقتصادي ويحمي مصالح الدولة.

الشكل رقم (1): يمثل أهم المشاركين في سوق العملة



المصدر: بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2009م، ص:99؛ بتصرف.

المحور الثاني: سياسة تخفيض العملة الوطنية وأنظمة تحديدها

معرفة الإطار العام لسياسة تخفيض سعر الصرف ندرس مختلف جوانبها،

وعليه نتطرق الى:

أولا/ مفهوم سياسة التخفيض في سعر الصرف:

نعني بها لجوء السلطات النقدية إلى تخفيض قيمة عملتها بالمقارنة مع العملات الأجنبية، بحيث تصبح تساوي عددا أقل من ذي قبل من هذه العملات أي تخفض قوتها

الشرائية في الخارج⁷، إذ يعتبر التخفيض أكثر السياسات جدلاً إذ يذهب بعض النقاد إلى اعتباره سياسة أكثر تكلفة من السياسات البديلة بأحسن الاحتمالات⁸.

ثانياً/ أسباب تخفيض سعر الصرف:

يمكن التمييز بين عملية تخفيض العملة في ظروف اقتصادية حرجة من جهة وظروف اقتصادية حسنة من جهة أخرى:

- حالة ظروف اقتصادية حرجة: نحو عجز الميزانية؛ عجز ميزان المدفوعات أو البطالة كسبب لتخفيض العملة؛

- حالة ظروف اقتصادية حسنة: نحو التوسع التضخمي أو القضاء على التضخم⁹؛ إذا كان سعر الصرف حيوي في التعامل فممكن أن يرفع التكاليف؛ ويخلق سوء توزيع رؤوس الأموال وعدم توازن في الأسواق¹⁰.

ثالثاً/ شروط نجاح سياسة تخفيض سعر الصرف:

تستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، وتتضمنها في العادة برامج التصحيح المدعومة من قبل (FMI)، إلا أن نجاحها يتوقف على:

- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة لزيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة وزيادة أكبر في الإنتاج العالمي؛

- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير؛

- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات؛

- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية مع عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها؛ - أن تكون $(Em+Ex > 1)$ ¹¹؛

رابعاً/ أهداف سياسة تخفيض سعر الصرف:

تسعى سياسة تخفيض سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التالية:

- مقاومة التضخم: يؤدي تحسن سعر الصرف إلى إنخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسين مستوى التنافسية؛

- تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية الموجهة إلى التصدير مما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية،

- توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو القطاعات المحلية العاملة المختلفة؛

- تنمية الصناعات المحلية: يمكن للبنك المركزي تخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية مما يشجع الصادرات ويحمي السوق المحلية من المنافسة الخارجية¹².

7 مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، الأردن، 2006م، ص:144.

8 خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، ط1، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2007م، ص:102.

9 محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996م، ص:99-100.

10.parlement européen, **taux de change et politique monétaire**; document de travail ; Série Affaires économiques ; ECON 120 FR ; 2000 ; P :5

11 عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003م، ص:134-135.

خامسا/ أنظمة تحديد سعر صرف الدينار الجزائري:
شهد الدينار الجزائري عبر تطوره أنظمة لتحديده ومرآل تسآير سياسة البلاد المنتهجة، إلى آانب ذلك النظام السياسي المطبق، كل ذلك يمكن توضيحه على النحو الموآلي:
الآدول رقم (01): يمثآ تطور أنظمة الصرف آلال الفترة 1994م-2016م

المراحل	نظام الصرف	الشرح
من أكتوبر 1994م إلى ديسمبر 1995م	نمط الصرف العائم الموجه (نظام جلسات التثبيت)	لقد شهدت سنة 1994م تسارعا كبيرا في مجال تحرير الأسعار فوصلت إلى نسبة 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر المستهلك، تزامن هذا مع تخفيض الدينار بنسبة 40%. تضم جلسات التثبيت (أو التسعير) ممثلي المصارف التجارية تحت إشراف بنك الجزائر والتي كانت تنظم أسبوعيا ثم أصبحت يومية، ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبرا عنها بدلالة العملة المحورية " \$" على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيا من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب المصارف التجارية عليها عن طريق المناقصة، وبهذا يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض واستمر هذا النظام إلى غاية 31 ديسمبر 1995م، كما ساهمت برامج الاستقرار وتحسن مستوى احتياطي الصرف إلى إنشاء سوق ما بين البنوك بهدف تعزيز قابلية تحويل الدينار الجزائري، واعتماد التحويل التجاري له في 1991م وتطبيقه فعليا سنة 1994م تزامنا مع تحرير أسعار الواردات ¹³ . ان تحويل الدينار ولو جزئيا يتطلب وضع نظام يتحدد بموجبه السعر وفق قوى العرض و الطلب، ولهذا الغرض قام البنك المركزي الجزائري في 1994/01/01م بتنظيم جلسات أسبوعية للتثبيت وهو ما يسمى سعر الصرف ما بين البنوك.
انطلاقا من سنة 1996م	نمط الصرف العائم الموجه (سوق الصرف البنينة)	تم إنشاء مكاتب الصرف بموجب القانون رقم 07/95 المؤرخ في 1995/12/13م غير أن تطبيقها لا يزال في بدايته رغم منح الإعتماد لبعض المكاتب بهدف محاربة السوق السوداء وتوسيع حركة التعامل بالعملات الصعبة وإستعاب حجم معتبر من الأموال لتصبح الكتلة النقدية أداة ارتكاز للـ BC لرفع الأذخار الوطني ومن ثم القدرة على الاستثمار ¹⁴ ، وتم تأسيس سوق ما بين البنوك الذي انطلق نشاطه رسميا في 02 جانفي 1996م والإعلان عن تبني نظام التعويم المدار الذي أصبح من خلاله الدينار يتحدد وفق العرض والطلب الذي تمارسه يوميا جميع البنوك التجارية بما فيها BC والمؤسسات المالية مع إجبارية تدخل BC من أجل حماية الدينار من تدهور قيمته، أصبح الانتقال إلى إقتصاد السوق خاصة بعد تراجع (أو انهيار) النظام الإقتصادي المخطط ضرورة ملحة، كما أن إدخال نمط الصرف العائم في الجزائر بعدما تم تخفيض قيمة الدينار أصبح ضروري لأن الوضع الإقتصادي الحقيقي والنقدي غير مستقر ¹⁵ ، أين تم الإعتماد على طريقة التسعير الـ Fixing لتحديد سعر الصرف.
المصدر: من اعداد الباحث بناءا على مصادر مختلفة		

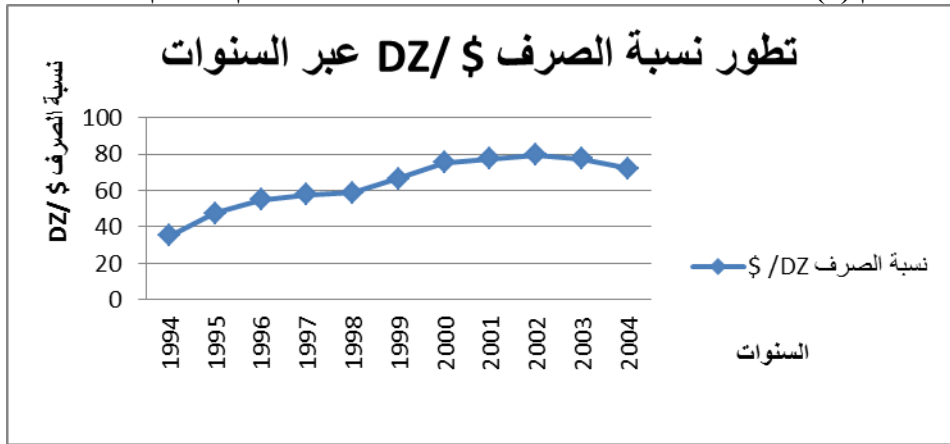
- ¹² صالح الدين حامد، أسعار صرف العملات، إضاءات، معهد الدراسات المصرفية (نشرة توعية)، العدد 12، الكويت، جويلية 2011م.
- ¹³ الشارف عتو، دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد 06، السداسي الأول 2009م، ص: 10.
- ¹⁴ محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد 04، جوان 2006م، ص ص: 21-22.
- ¹⁵ ليندة بلقاسم، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية- دراسة قياسية- "حالة الجزائر 1998م-2010م"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012م/2013م، ص: 95.

المحور الثالث: انعكاسات تطور سعر الصرف على التجارة الخارجية

ادت التغيرات التي عرفها سعر صرف الدينار الجزائري على منظومة التجارة الخارجية بانعكاسات متعددة، ويمكننا ايضاحها على النحو الموالي:

أولا/ تطور سعر الصرف: عرف سعر صرف الدينار الجزائري أمام العملات الصعبة العديد من التخفيضات وخاصة أمام الدولار الأمريكي باعتباره العملة المحملة لمعظم الصادرات الجزائرية وبالتدقيق المنتجات البترولية والتي تمثل نسبة تفوق 97 بالمائة في الأونة الاخيرة، وكون بنك الجزائر ما يزال يستخدم سياسة تخفيض العملة وبتعويم مدار للعملة بغية الحد من نزيف العملة الصعبة الى الخارج ولعدم مرونة الطلب المحلي على المنتجات المستوردة وعدم قدرة اغلب المصدرين المحليين عن تصدير منتجاتهم لعدة اسباب،

الشكل رقم (2): يمثل تطور سعر صرف الدينار خلال الفترة بين 1994م-2005م

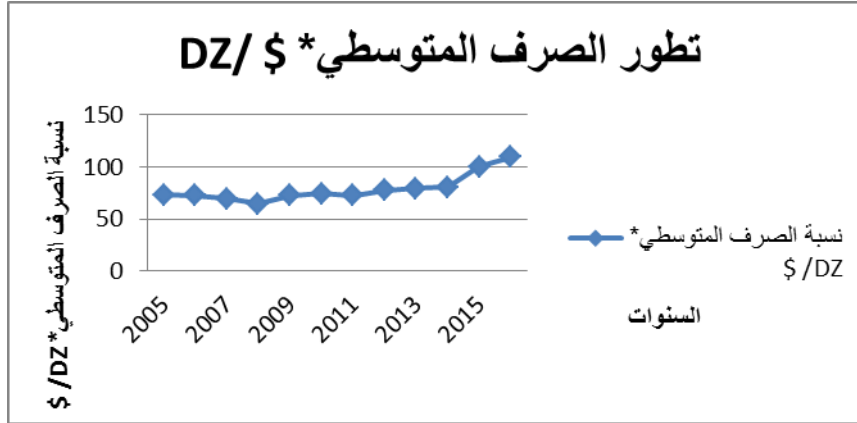


La source :Bank of Algeria , **Bulletin Statistique de la banque d'algerie (series retrospectives)**, Juin 2006, pp:51-52.

وزارة المالية <http://www.mf.gov.dz/rubriques/48/Zoom-sur-les-Chiffres-.html> /Taux d'inflation Ministère des finances.htm/ le 05/01/2017, à16h05.

اذ بلغ سعر الصرف سنة 1994م $DZ35.0552 / \$$ اين فقد نسبة تفوق 50 بالمائة من قيمته سنة 2004م ليبلغ $DZ72.0653 / \$$ ليعرف تحسنا سنتي 2007م و2008م بداعي الازمة المالية العالمية التي عرفها العالم والتي ادت الى ارتفاع اسعار البترول لمستويات عالية مما ادى بتحسّن الدولار الامريكي وزيادة الطلب عليه، ليعرف بعدها تدهورا متواصلا فيبلغ $DZ77.5519 / \$$ سنة 2012م،

الشكل رقم (3): يمثل تطور سعر صرف الدينار خلال الفترة بين 2005م-2016م



La source : Bank of Algeria , **Bulletin Statistique de la banque d'algerie (series retrospectives)**, Juin 2006, pp:51-52.
<http://www.mf.gov.dz/rubriques/48/Zoom-sur-les-Chiffres-.html>
 وزارة المالية الجزائرية /Taux d'inflation Ministère des finances.htm/ le 05/01/2016,à16h05.

ليقفز سنة 2016م الى حدود 120 DZ / \$ وهو ادنى مستوى له في السوق الرسمية بينما في السوق الموازية فيقترب من 180 DZ / \$، مما يرفع تكاليف الاستيراد وخاصة للمواد الاولية والمصنعة التي يحتاجها الاقتصاد الوطني والتي لا يمكن الاستغناء عنها.
ثانيا/ المديونية:

تميزت السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات بتفاقم أزمة المديونية في الجزائر فقد بلغت أكثر من 34مليار \$ كما استمر التزايد الخطير لخدمات الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80 بالمائة من حصيللة الصادرات؛ فأصبحت الحكومة غير قادرة على تمويل وارداتها الضرورية من السلع الغذائية والوسيطة والمعدات الرأسمالية¹⁶، هذا المازق المالي الخارجي تداعى مع سقوط أسعار البترول وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي والذي يعتبر عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات، أين كان يبلغ 50 \$ للبرميل سنة 1985م وانخفض إلى 14.5 \$ في سنة 1986م¹⁷.

الجزائر من بين الدول النامية عانت الولايات من جراء المديونية الخارجية إذ عرفت خلال الفترة من 1994م الى 1999م معدلات جد مرتفعة هددت استقرار البلاد، فكانت تقدر سنة 1994م بـ29.48مليار \$؛ والتي استمرت في الارتفاع إلى غاية سنة 1996م أين بلغت ذروتها في حدود 33.65مليار \$، ومن أجل الخروج من هذه الحلقة استوجب على السلطات اتخاذ مبادرة الإصلاح في أوائل سنة 1994م؛ فقد عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته سنة ثم

¹⁶ مخلوفي عبد السلام، أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، مداخلة مأخوذة من الموقع الإلكتروني:

http://www.books.mec.biz/book/ازمة_المديونية_و_لجوء_الجزائر_الى_صندوق_النقد_الدولي/ pdf ·MzQzMjY0NTk3.ص: 11 ; p :11, à15h21, le05/03/2014.

¹⁷ صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، مداخلة مقدمة في المنتدى الوطني حول: "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، يومي 16 و 17 نوفمبر 2004، جامعة بسكرة، الجزائر، 2004م، ص: 04.
 القانون رقم 07/95 المؤرخ في 13/12/1995م إنشاء مكاتب الصرف.

اتفاق مدته ثلاث سنوات في إطار تسهيل الصندوق المعزز (ماي 95)، وصاحب الاتفاقين الحصول على قرض ضمن تسهيل التمويل التعويضي والطارئ واتفاقيات لإعادة جدولة الديون في نادي لندن.

فاستهدفت الاتفاقيات السابقة خفض قيمة الدين إلى مستوى قابل لاستمرارية دفعه وتحسين أوضاع ميزان المدفوعات بحلول منتصف عام 1998، فالعامل الرئيسي لتحقيق ذلك كان تخفيض قيمة الدينار والدخول في نظام التعويم الموجه الذي يستجيب إلى قوانين السوق، غير أنه على خلاف سياسة التخفيض الأولى المطبقة رافقتها هذه المرة سلسلة من السياسات الاقتصادية متضمنة:

- ✓ الحصول على المساعدات الخارجية؛ إتباع سياسات مالية مشددة؛
- ✓ تحرير الأسعار ونظامي الصرف والتجارة بشكل رئيسي لتقريب الأسعار المحلية إلى الأسعار العالمية وتقديم الحوافز الملائمة للسوق؛
- ✓ القيام بإصلاحات هيكلية لإنشاء آليات السوق وتحقيق استجابة العرض.

كما عرف رصيد الديون الخارجية اتجاها تنازليا منذ عام 2003م من 23.35 مليار \$ حيث انخفضت إلى 17.19 مليار \$ في نهاية عام 2005م؛ بينما كانت سنة 2006م السنة المحورية للتخلص من شبح المديونية إذ عرفت انخفاضا كبيرا إلى حدود 5.61 مليار \$ نتيجة قرار التسديد المسبق للدين الخارجي الذي اتخذته الحكومة؛ بتقديمها إلى نادي باريس بطلب في 22 مارس 2006م للسماح لها بدفع مستحقات ديونها تجاه دول النادي مسبقا، مع التوقف عن الاقتراض الخارجي بالنظر للفوائض المالية التي حققتها منذ سنة 2000، كما استعملت الحكومة موارد صندوق ضبط الموارد للسداد بغية تخفيض حجم الدين الخارجي، وتشجيع التكامل الاقتصادي بين دول الجوار.

شهد الدين الخارجي استقرارا سنني 2009م و2010م بقيمة 5.68 مليار \$؛ ليعرف تراجعا في عام 2012م العام الثاني على التوالي (3.63 مليار \$ ضد 4.40 مليار \$ في نهاية 2011م)، وعليه فإن تخفيض قيمة العملة الوطنية ساعده تحسن في مداخيل البلاد من العملة الصعبة بسبب إرتفاع أسعار المحروقات هذا ما مكن الحكومة من التخلص التدريجي من المديونية الخارجية،

ثالثا/ احتياطي الصرف:

نلاحظ ارتفاع احتياطي الصرف من 2,6 مليار \$ سنة 1994م إلى 4,2 مليار \$ سنة 1996م، ليبلغ سنة 1997م قيمة 8.05 مليار \$، ثم يتراجع نسبيا بسبب تراجع أسعار البترول إلى 4.40 مليار \$ سنة 1999م.

انطلاقا من سنة 2000م عرفت الاحتياطات من العملة الصعبة للبلاد تزايدا طرديا مع مرور السنوات؛ أين تضاعفت لتصل إلى 23.11 مليار \$ بسبب تحسن أسعار البترول وزيادة الطلب عليه في الأسواق العالمية؛ وبروز دول نامية تتجه إلى مصاف الدول المتقدمة كتركيا والهند والبرازيل و تداعيات انتشار ظاهرة العولمة، إذ بلغ متوسط سعر البترول سنة 2000م حدود 28.50 \$ للبرميل بينما كان يقدر بـ 12.94 \$ للبرميل سنة 1998م.

هذا التحسن المتواصل لأسعار البترول صاحبه إرتفاع في الاحتياطات من العملة الصعبة الذي تجاوزت عتبة 100 مليار \$ سنة 2007م الذي شهد قفزت نوعية نتيجة ارتفاع سعر البترول الذي بلغ حدود 74.95 \$ للبرميل؛ وحملت سنة 2008م مفارقات عدة من بروز أزمة مالية نتجت عن تبعات أزمة الرهن العقاري وتأثير عامل المضاربة؛ أين عرفت أسعار البترول مستوى قياسي كمتوسط بـ 99.97 \$ للبرميل والذي انعكست تداعياته على الاحتياطات فبلغت 143.10 مليار \$؛ في حين كانت أعلى قيمة للاحتياطات سنة 2012م بـ 182.22 مليار \$ مع قيمة أخرى قصوى لسعر البترول بـ 112.94 \$ للبرميل، هذا التطور

ساهم في تحقيق نوع من التوازن الاقتصادي والمالي للبلاد والتخلص من تبعات المديونية وضغط صندوق النقد الدولي على سياسة البلاد، ليلبغ اعلى قيمة له سنة 2014 في حدود 198مليار\$ ليتعرض الى تآكل خطير في سنتي 2015 و2016 ليلبغ 117 مليار\$ نتيجة تراجع سعر البترول الذي يقارب 50 دولار للبرميل.

رابعا/ التجارة الخارجية:

ان الهدف من تخفيض سعر الصرف للعملة الوطنية اساسا كان لعلاج الخلل الحاصل في بعض المؤشرات الاقتصادية والسياسات المنتهجة، فمن تحسين وضعية الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتقليل فاتورة الاستيراد وجعل السلع المحلية اكثر تنافسية من حيث السعر، اضافة لعلاج خطر التضخم وانهيار القدرة الشرائية وحجم المديونية وتوفير السيولة للموازنة العامة للدولة وخاصة في شق نفقات التسيير.

الجدول رقم (02): يمثل تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005م-2016م

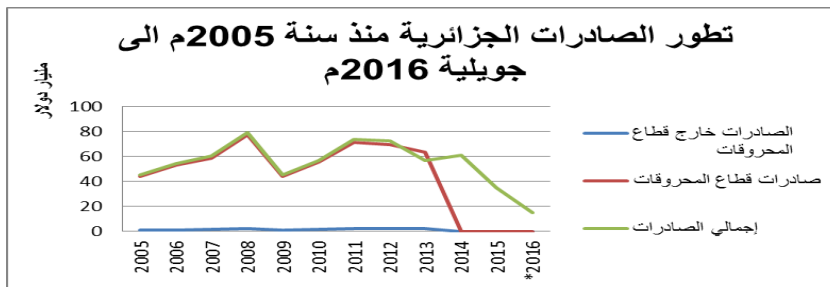
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات خارج قطاع المحروقات	1.09	1.15	1.33	1.93	1.06	1.52	2.06	2.06	2.16	2.58	1.96	0.94
صادرات قطاع المحروقات	43.93	53.45	58.83	77.36	44.12	55.52	71.42	69.80	63.75	58.42	32.69	14.19
إجمالي الصادرات	45.03	54.61	60.16	79.29	45.19	57.05	73.48	72.64	56.52	61.00	34.66	15.14

La source : Bank of Algeria , **Bulletin Statistique de la banque d'algerie (series retrospectives)**, Juin 2006, pp:51-52.

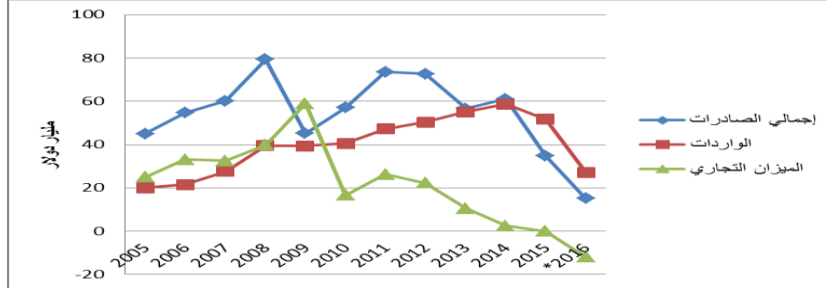
<http://www.mf.gov.dz/rubriques/48/Zoom-sur-les-Chiffres-.html>
وزارة المالية الجزائرية /Taux d'inflation Ministère des finances.htm/ le 05/01/2016,à16h05.

إن سنوات التسعينيات تعتبر من فئة السنوات العجاف التي مر بها الاقتصاد الجزائري اذ بلغ رصيد الميزان التجارية سنة 1994م
اين بدا التحسن في الالفية الثانية فكانت سنة 2008م الفارق ب40.06 مليار\$ نتيجة الارتفاع التاريخي لأسعار البترول وزيادة الكميات المصدرة الجزائرية للخارج،

الشكل رقم (4): يمثل تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة بين 2005م-2016م



المصدر: من إعداد الباحث بناء عن معطيات الجدول رقم (03).
الشكل رقم (5): يمثل تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة بين 2005م-2016م



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على موقع وزارة المالية وبنك الجزائر.
لتعرف سنة 2009م و 2013م صدمة في التراجع لتبلغ الحصية 7.78 مليار \$ و 9.38 مليار \$ نتيجة تراجع اسعار البترول وارتفاع حصيلة الواردات الجزائرية وارتفاع اسعار المواد المستوردة في البورصات العالمية، لتعرف سنوات 2014م، 2015م ونهاية جويلية من سنة 2016م المقادير التالية: 2.429 مليار \$، 17.034- و 11.932- مليار \$، فالعجز لأول مرة منذ فترة التسعينيات الذي مرده تراجع وتيرة مداخيل البلاد من العملة الصعبة جراء تراجع مستويات اسعار البترول بشكل كبير في حين وتيرة الواردات بقية مرتفعة في حدود 60 مليار \$ رغم الاجراءات والتدابير التي قامت بها الحكومة الجزائرية من خلال رخص الاستيراد المتعلقة ببعض السلع كالاسمنت والحديد والسيارات، الى جانب المنع الاداري ببعض السلع الكمالية من الاستيراد، وان خطر العجز في الميزان التجاري الجزائري لعدة اعتبارات ومن بينها ان القاعدة الصناعية في الجزائر ما تزال بعيدة عن التحديات الاقتصادية العالمية والمنظور التجاري العالمي الجديد والمتعلق بالخدمات وتجارة المعلومات وتكنولوجيات الاتصالات والمعاملات المالية الذي تعتبر متأخرة فيه.

الخاتمة:

ان اداة سعر الصرف يلعب دورا هاما في مجال التجارة الخارجية وفي نظام تسوية المدفوعات الدولية والمعاملات المالية الدولية، وكذا قصد تحقيق التوازن لميزان المدفوعات مع كبح عمليات تهريب العملة الصعبة وضبط توسع السوق الموازية والحد من إنبهار العملة المحلية أمام العملات الأجنبية وخاصة من ناحية ثقة المتعاملين بها.
اذ يعتبر اداء سعر صرف الدينار الجزائري في تفعيل حصيلة التجارة الخارجية مع العالم الخارجي وخاصة في شكل الصادرات خارج قطاع المحروقات فهو غير مقنع نظرا لعدة اعتبارات لم تواكب آلية سياسة تخفيض العملة وشروط نجاحها، الى جانب اشكالية وجود السوق الموازية للعملة والسوق الموازية للسوق الرسمية للمنتجات والبضائع الذي اثر في تحديد السعر والجودة وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا ما يضعف ثقة المتعاملين الاقتصاديين على الاستثمار في الجزائر وتوسيع نشاطاتهم مع وجود اشكالية عدم توفر مكاتب الصرف

ومن خلال ما تم تناوله فإننا نستنتج بأن الجزائر طبقت:

- ✓ خلال فترة ما قبل نهاية الثمانينيات إلى غاية 1994م نظام سعر الصرف الثابت.
- ✓ ثم تحولت إلى نظام سعر الصرف المرن المدار مقابل إحدى العملات القوية (كالدولار الأمريكي)، وهذا نتيجة للتغيرات التي حصلت سواء في طبيعة النظام السياسي أو الإقتصادي .
- ✓ كما بدأت بتطبيق سياسة تخفيض العملة الصريح بداية من سنة 1994 حسب الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لعلاج الوضع الاقتصادي الصعب.

✓ تدعم الأرقام فكرة التبعية للخارج وخاصة فيما يتعلق بالمواد الأساسية للعيش ومختلف السلع والخدمات؛ وإن التحسن المسجل في الصادرات الجزائرية مرده دائما إلى صادرات المحروقات المرتبطة بدورها بأسعار البترول، فيمكن القول أن الاقتصاد الجزائري مرهون بسعر البترول و تقلباته وحجم الكميات المصدرة ومع ذلك فبؤادر سنة 2016م تبعث بالأمل في تحسن أداء الاستراتيجية المدعمة للتصدير وتنشيط وتيرة الاستثمار خاصة في مجال صناعة السيارات والاسمدة والاسمنت والحديد والصلب؛

التوصيات:

- من خلال قيامنا بهذا البحث وما توصلنا به من نتائج يمكننا أن نقدم بعض التوصيات في معالجة الواقع الحالي لسياسة سعر الصرف في الجزائر كما يلي:
- ✓ إصلاح الجهاز المصرفي الجزائري وخاصة في نموذج التسيير وتطبيق استراتيجية النجاعة الاقتصادية.
- ✓ العمل على التطبيق الفعلي للقوانين والقرارات المحفزة للإستثمار محليا او اجنبيا.
- ✓ العمل على تنويع المنتج الوطني وتشجيع الصادرات الوطنية إلى الخارج للتأثير على سعر صرف العملة المحلية ولنجاح سياسة تخفيض العملة.
- ✓ الحد من ظاهرة التلاعب والغش في المعاملات المالية وتطبيق القانون.
- ✓ تعبئة المدخرات الوطنية وخاصة من العملات الصعبة والمعادن لتدعيم قيمة الدينار.
- ✓ التقليل من الفجوة بين أسعار الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية عن طريق انشاء مكاتب الصرف.

قائمة المراجع:

1. Larbi Dohni, Carol Hainaut, les taux de change « Déterminants opportunités et risques », 1^{re} édition , Edition DeBoeck Université, Bruxelles, France, 2004, p :14.
2. Christian Bialés ;le taux de change, montpellier ; France , 02/12/2013 ; p :2.
3. مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، الأردن، 2006م، ص:129.
4. Sam Y.CROSS, All About: The foreign exchange market in the United States.Federal Reserve Bank of New York, 1998. p09.
5. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، بدون طبعة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2004م، ص:63.
6. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004م، ص ص:97-106.
7. مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، الأردن، 2006م ، ص:144.
8. خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، ط1، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2007م، ص:102.
9. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996م، ص ص:100-99.
10. parlement européen, **taux de change et politique monétaire** ;document de travail ; Série Affaires économiques ; ECON 120 FR ;2000 ; P :5
11. عبد المجيد فدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003م ، ص ص: 134-135 .
12. صالح الدين حامد، أسعار صرف العملات، إضاءات، معهد الدراسات المصرفية(نشرة توعوية)، العدد 12، الكويت، جويلية 2011م.

13. الشارف عتو، دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد 06، السداسي الأول 2009م، ص: 10.
14. محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد 04، جوان 2006م، ص: 21-22.
15. ليندة بلقاسم، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية- دراسة قياسية- "حالة الجزائر 1998م-2010م"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012م/2013م، ص: 95.
16. مخلوفي عبد السلام، أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، مداخلة مأخوذة من الموقع الإلكتروني:
http://www.books.mec.biz/book_ازمة_المديونية_و_لجوء_الجزائر_الى_صندوق_النقد_الدولي/MzQzMjY0NTk3.pdf; ص: 11; p :11h21,à15/03/2014.
17. ¹ صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول: "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، يومي 16 و 17 نوفمبر 2004، جامعة بسكرة، الجزائر، 2004م، ص: 04.
18. القانون رقم 07/95 المؤرخ في 1995/12/13م إنشاء مكاتب الصرف.
19. Bank of Algeria , **Bulletin Statistique de la banque d'algerie (series retrospectives)**, Juin 2006, pp:51-52.
20. <http://www.mf.gov.dz>.
21. بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2009م، ص: 99؛ بتصرف.